كتاب

الألفات
ومعرفة أصولها

تأليف

أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني

المتوفى سنة ٤٤٤هـ

تحقيق

الدكتور غانم قدوري الحمد

أستاذ في جامعة تكريت

القرآن الكريم

دار عمار

كتاب

الألفات

ومعرفة أصولها

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

دار عمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري

تلفاكس ٤٦٥٢٤٢٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن

dar_ammar@hotmail.com

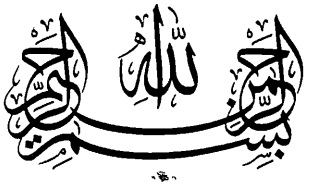
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ، والعاقبةُ للمتقينَ، ولا عدوانَ إلا على الظالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وصحابتهِ أجمعينَ، والتابعينَ لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ موضوعَ «الألِفاتِ» حَظِيَ بعناية علماء العربية المتقدمين، لِمَا يُثِيرُهُ من قضايا تتعلق بالمصطلح، وبالنطق، وبالرسم، وبالوظيفة، وكتبوا في ذلك عدداً من الكتب، ووَجَدَتْ تلك القضايا صَدىً لها في الدراسات القرآنية، للترابط الوثيق بين لغة القرآن الكريم والدراساتِ اللغوية العربية، ذلك الترابط الذي تجلَّى في جوانب متعددة شملت قراءة القرآن، ومَعَانيَهُ، وإعرابَهُ، ورَسْمَهُ.

وكان أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي المتوفى سنة ٤٤٤هـ، من العلماء بالقرآن الذين كانت لهم عناية كبيرة بتلك الجوانب، وكَتبَ فيها كتباً جاوزت المئة، وكان من بينها كتابه «الألفاتِ ومعرفة أصولها» الذي تحدَّث فيه عن أنواع الألفات الموجودة في القرآن الكريم، وكيفية تمييزها.

وكانت أخبار كتاب «الألفات» للداني قد تلاشت، ولولا الإشارة الواردة في (فهرست تصانيف الداني) إليه، ولولا بقاء نسخة خطية منه في مجموع تحتفظ به المكتبة الأزهرية ما علمنا من أمره شيئاً، ولا شك في أن تحقيق الكتاب على مخطوطة واحدة لا يخلو من صعوبة، لا سيما إذا كانت غير متقنة، لكن إخراجه بالاعتماد على تلك النسخة خيرٌ من بقائه بعيداً عن متناول يد الدارسين، وعسى أن تظهر نسخة خطية أخرى منه تتيح تصحيح ما قد يكون في هذه النسخة من نقص.

وسوف أكتفي بكتابة ترجمة موجزة للمؤلف، لأني سبق لي أن كتبتُ ترجمة وافية عنه في مقدمة تحقيقي كتابه: «التحديد في الإتقان والتجويد»، مع كتابة تعريف موجز بالكتاب وموضوعه، ولا يسعني في هذه المقدمة إلاَّ أنْ أشكر هيئة تحرير مجلة «معهد الإمام الشاطبي» التي رَحَّبَتْ بنشر الكتاب في العدد الأول من المجلة[1]، أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل، وأن يتقبَّله في صالح الأعمال.

تكريت

٣ محرم ١٤٢٧هـ

١/٢/٢٠٠٦م

---

(١) نشر في العدد الأول من المجلة، ربيع الآخر ١٢٤٧هـ= مايو ٢٠٠٦م (ص٣٣٣- ٣٨٠).

أولاً: تعريفٌ موجزٌ بالمؤلف:

هو أبو عَمْرو عثمانُ بنُ سعيدِ بن عثمانَ بن سعيدِ بن عَمْرو الأمويُّ، مولاهم، القرطبيُّ، المعروف في زمانه بابن الصيرفيِّ، الدانيُّ نسبة إلى دانية إحدى مدن شرق الأندلس، لِسَكنِهِ فيها في السنين الأخيرة من عمره[١].

وهو من أهل قُرْطُبة في الأندلس، من رَبَض (فُوتَهْ رَاشَة)[٢]، والرَّبَضُ الفضاء حَوْل المدينة[٣]. ولد فيها سنة ٣٧١هـ في الرواية الراجحة[٤]، وبدأ بطلب العلم سنة ٣٨٥هـ[٥]، فأخذ عن شيوخ قرطبة، وسمع في مدن الأندلس الأخرى مِثل أسْبَجَة، وبَجَّانة، وسَرَقُسْطَة، وغيرها[٦].

---

(١) ينظر: الحميدي: جذوة المقتبس ص٢٨٦، وابن بشكوال: الصلة ٢/ ٤٠٥، والذهبي: تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٢٠، ومعرفة القراء (له) ١/ ٣٢٥.

(٢) ابن بشكوال الصلة ٢/ ٤٠٥.

(٣) لسان العرب ٩/ ١١ ربض.

(٤) ينظر: ابن بشكوال الصلة ٢/ ٤٠٧، والقفطي: إنباه الرواة ٢/ ٣٤٢، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٥٠٣.

(٥) ابن بشكوال: الصلة ٢/ ٤٠٧، وفي رواية ياقوت الحموي (معجم الأدباء ٢/ ١٢٥) سنة ٣٨٦هـ.

(٦) المصدر نفسه ٢/ ٤٠٥.

ورحل أبو عمرو الداني إلى المشرق لأداء فريضة الحج، ونقل ياقوت الحموي أخبار تلك الرحلة، عن الداني نفسه حيث قال: «فَرَحَلْتُ إلى المشرق في اليوم الثاني من المحرم، يومَ الأحد، في سنة سبع وتسعين، ومكثتُ بالقيروان أربعة أشهر، ولقِيتُ جماعة وكتبتُ عنهم، ثم تَوجّهتُ إلى مصر، ودخلتُها في اليوم الثاني من الفطر في العام المُؤرَّخ، ومكثتُ بها باقيَ العام والعام الثاني، وهو عام ثمانيةٍ إلى حين خروج الناس إلى مكة، وقرأتُ بها القرآن، وكتبتُ الحديث والفقه والقراءات وغير ذلك، عن جماعة من المصريين والبغداديين والشاميين وغيرهم، ثم توجهتُ إلى مكة، وحَجَجْتُ، وكتبتُ بها عن أبي العباس أحمد البخاري، وعن أبي الحسن بن فراس، ثم انصرفتُ إلى مصر ومكثتُ بها شهراً، ثم انصرفتُ إلى المغرب ومكثتُ بالقيروان أشهراً، ووصلتُ الأندلس أوَّلَ الفتنة، بعد قيام البرابر على [محمد بن هشام] بن عبد الجبار [بن عبد الرحمن الناصر] بستة أيام في ذي القعدة سنة تسع وتسعين، ومكثتُ بقرطبة إلى سنة ثلاث وأربع مئة..»[1].

واضطرت الأحداثُ التي وقعت في قرطبة عاصمة الخلافة في الأندلس، في أول القرن الخامس الهجريِّ، أبا عمرو الداني إلى الخروج منها سنة ٤٠٣هـ، ووصف تَنَقُّلهُ في مدن الأندلس بعد خروجه من قرطبة إلى استقراره بمدينة دانية بقوله: «وخرجتُ منها إلى الثغر، فسكَنْتُ سَرَقُسْطة سبعة أعوامٍ، ثم خرجتُ منها إلى الوُطَّة، ودخلتُ دانية سنة تسع وأربع مئة، ومضيتُ منها إلى [جزيرة] مَيُورْقة في تلك السنة نفسها، فسكنتُها ثمانية أعوام، ثم انصرفتُ إلى دانية سنة سبعَ

(١) معجم الأدباء ١٢/ ١٢٤- ١٢٧.

عشرة وأربع مئة»[1].

وأخذ الداني في رحلته الطويلة في طلب العلم عن عدد كبير من الشيوخ، بلغوا سبعين شيخاً، أشار إليهم في أرجوزته المشهورة (المُنَبِّهة) بقوله[2]:

وجُمْلةُ الذين قد كتبتُ ... عَنْهُم مِنَ الشيوخ إذْ طلبْتُ
من مقرىءٍ وعالمٍ فقيهِ ... ومُعْربٍ مُحدّثٍ نبيهِ
سبعونَ شيخاً كلُّهُمْ سُنِّيُّ ... مُوَقَّرٌ مُبجَّلٌ مَرْضِيُّ

ولا يتسع المقام لذكر شيوخه، ومَن رغب بالاطلاع عليهم فإن ذلك يمكنه بالنظر في أسانيد كتبه، كما أنَّ المقام لا يتسع للحديث عن عشراتٍ من تلامذته الذين أخذوا العلم ورَوَوْا كتبه.

وبعد اثنتين وسبعين سنة من الحياة الحافلة التي عاشها الداني تُوُفِّيَ بدانية يوم الاثنين في النصف من شوال سنة أربع وأربعين وأربع مئة، وكان دفنه بعد صلاة العصر في اليوم الذي توفي فيه، ومشى السلطان أمام نعشه، وكان الجمع في جنازته عظيماً[3].

واحتلَّ أبو عمرو الداني منزلة عالية، عرفها له المؤرخون، على نحو ما يَتَّضحُ من أقوالهم الآتية فيه:

---

(١) المصدر نفسه ١٢/ ١٢٧.

(٢) المنبهة ص٨٢، وفي بعض نسخ المنبهة: تسعون.

(٣) ابن بشكوال: الصلة ٢/ ٤٠٧، والذهبي: معرفة القراء ١/ ٣٢٨، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٥٠٥.

قال الحميديُّ عنه: «مُحَدِّثٌ مُكثِرٌ، ومُقرِىءٌ مُتقدِّمٌ»[١].

وقال ابن بشكوال: «كان أحدَ الأئمةِ في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقهِ وإعرابه.. وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماءِ رجالهِ ونقَلَتِهِ»[٢].

وقال الضَّبّيُّ: «إمامُ وقتهِ في الإقراء، مُحَدّثٌ مُكْثِرٌ أديبٌ.. وكان حافظاً متقدماً مشهوراً شهرة تغني عن الإطناب في ذكره»[٣].

وقال القفطيُّ: «شيخُ زمانهِ، وعلامةُ أوانهِ، وصَدْرُ عصرهِ ومكانهِ»[٤].

وقال الذهبيُّ: «الحافظُ الإمامُ [العَلمُ]، شيخُ الإسلام.. المقرىءُ صاحبُ التصانيف»[٥].

وقال ابن الجزريِّ: «الإمامُ، العلامةُ، الحافظُ، أستاذُ الأستاذين، وشيخُ مشايخ المقرئين»[٦].

واشتهر الداني بكثرة المؤلفات، ووصفها ابن بشكوال بالحسن والإفادة، وقال: «يَكثُرُ تَعْدادُها ويَطُولُ إيرادُها»[٧].

---

(١) جذوة المقتبس ص٢٨٦.

(٢) الصلة ٢/ ٤٠٦.

(٣) بغية الملتمس ص٣٩٩.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ٣٤١.

(٥) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٢٠، ومعرفة القراءة ١/ ٣٢٦.

(٦) غاية النهاية ١/ ٥٠٣.

(٧) الصلة ٢/ ٤٠٦.

وقال الذهبيُّ: «والقرَّاءُ خاضعون لتصانيفه، واثقون بنقله في القراءات والرسم والتجويد والوقف والابتداء وغير ذلك، وله مئةٌ وعشرون مصنفاً»[١].

وقال ابن الجزري: «ومَن نظر في كُتُبِهِ عَلِمَ مقدارَ الرجل وما وهَبَهُ اللهُ تعالى»[٢].

وقام بعض علماء الأندلس بجمع فهرس تصانيف الداني، قال الضبي (ت٥٩٩هـ): «رأيتُ بعضَ أشياخي قد جمع ذكر تواليفه في جزء، نحوَ مئةِ تأليفٍ»[٣]. وقال أبو بكر بن محمد بن عبد الغني، المشتهر باللبيب (وهو من علماء القرن السابع أو الثامن الهجري): «رأيتُ لأبي عمرو الداني، رحمه الله، في برنامج مئة وعشرين تأليفاً، منها في الرسم أحد عشر كتاباً، وأصغرها حجماً المقنع»[٤].

وتحتفظ مكتبة الأزهر بنسخة من فهرست تصانيف الداني، وكنتُ قد حققته ونُشِرَ في مقدمة تحقيق كتاب «التحديد» للداني، وقام مركز المخطوطات والتراث والوثائق في الكويت بنشره منفرداً سنة ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م، وفيه عناوين مئة وعشرين من مؤلفاته.

وطبعَ عددٌ من مؤلفات الداني، منها:

١- التيسير في القراءات السبع.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٢١.

(٢) غاية النهاية ١/ ٥٠٤.

(٣) بغية الملتمس ص٣٩٩.

(٤) الدرة الصقلية ورقة ٤و.

٢- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار.

٣- المحكم في نقط المصاحف.

٤- البيان في عَدِّ آي القرآن.

٥- التحديد في الإتقان والتجويد.

٦- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع.

٧- الإدغام الكبير.

٨- المكتفى في الوقف والابتداء.

٩- المنبِّهة على أسماء القراء والرواة.

١٠- السنن الواردة في الفتن.

١١- مفردات القراء السبعة.

١٢- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة.

ثانياً: تعريفٌ موجزٌ بالكتابِ وموضوعهِ:

الألِفُ، وهو الحرفُ الأولُ من حروفِ الأبجديةِ، يدلُّ في الأصل على الهمزة، فحين نُعَدِّدُ الحروفَ: ألف باء تاء، أو ألف باء جيم.. إلخ فإننا نريد بالألف (الهمزة)، لكن مصطلح الألف اسْتُعْمِلَ في مرحلة لاحقة للدلالة على حروف المدِّ في مثل: كان ودعا وكاتب ونحوها، وهو ما يُسَمّيهِ دارسو الأصوات في زماننا بالفتحة الطويلة، وذلك بعدَ أن اسْتُعمِلَ رمزُ الألف للدلالة عليها[1].

وكان علماء العربية يدركون هذه الدلالة المزدوجة لمصطلح (الألف).

فقال المبرد: «هذا باب ألفات الوصل والقطع، وهُنَّ هَمزاتٌ على الحقيقة»[2].

وقال ابن خالويه: «فإن قال قائلٌ: أخْبِرْني عن هذه الهمزة التي في أوائل الأفعال، ألِفٌ هي أم همزةٌ؟ فالجوابُ في ذلك أنها همزةٌ بإجماع البصريين والكوفيين، وإنما يُعَبَّرُ عنها بالألف تقريباً على المتعلم، إذ كانت ألفاً في الخط»[3].

---

(١) ينظر: كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة ص٧٨.

(٢) المقتضب ٢/ ٨٧.

(٣) كتاب الألفات ١/ ٨٢.

وقال الداني في الباب الأول من هذا الكتاب: «باب ذكر ألفات الوصل والقطع في الأفعال.. وكُلُّهنَّ في الحقيقة همزةٌ غيرَ ألفِ الوصل وَحْدَها، وإنما سُمّينَ ألفاتٍ مجازاً واتساعاً لكون صورهن صورةَ ألفٍ»[1].

ويبدو أن ما ذهب إليه هؤلاء العلماء من أن الهمزة سُمِّيتْ أَلِفاً مجازاً واتساعاً، لأنها رُسِمَتْ برمز الألف، تعليل يخالف الحقيقة التاريخية التي تشير إلى أن الألف هو الاسم الأصلي للهمزة، على نحو ما أشرت في أول الفقرة، وكان الرضي أكثر دقة حين قال: «لفظة الألف كانت مختصة بالهمزة»[2].

وكان إلى جانب هذا التداخل بينَ الألفِ والهمزة عَامِلٌ آخَرُ جَعَلَ علماء العربية يَهْتمونَ بالموضوع ويُفْرِدون له كُتُباً خاصة به، وهو تَعَدُّدُ صُوَرِ النطق بالهمزة، مَعَ تَنَوعِ الوظيفة اللغوية للهمزة في بنية الكلمة العربية، فكانت مباحث الهمزة والألف تأخذ مساحة في كتبِ النحو والصرف، لكنَّ عدداً من علماء اللغة العربية المتقدمين خَصُّوا الموضوع برسائل مستقلة منها:

١- كتابُ الأَلِفاتِ، تأليف أبي بكر محمد بن عثمان المعروف بالجعد (ت٣٢٠هـ)[3].

٢- كتاب الألفات، تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار

---

(١) كتاب الألفات ومعرفة أصولها ورقة ٤٢و- ٤٢ظ.

(٢) شرح الشافية ٣/ ٣٢٠.

(٣) ابن النديم: الفهرست ص٩٠.

الأنباري (ت٣٢٨هـ)[١].

٣- كتاب ألفات الوصل والقطع، تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ)[٢].

٤- كتاب الألفات، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)[٣].

٥- كتاب الألفات في القرآن، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)[٤].

ويأتي تأليف كتاب «الألفات» للداني بعد تأليف الكتب الخمسة المشار إليها، ولم يصل إلينا من تلك الكتب سوى كتابي ابن الأنباري[٥]، وابن خالويه[٦]، ويتميز كتاب الداني عنهما بوضوح التبويب، والتركيز على الألفات في القرآن الكريم، مع عناية بجانب

---

(١) المصدر نفسه ص٨٢.

(٢) المصدر نفسه ص٦٨.

(٣) المصدر نفسه ص٩٢.

(٤) المصدر نفسه ص٦٩.

(٥) نشره أبو محفوظ الكريم معصومي بعنوان (كتاب شرح الألفات) في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٣٤ الجزء الثاني والثالث.

(٦) نشره الدكتور علي حسين البواب في مجلة المورد، المجلد الحادي عشر ١٩٨٢م، الأعداد: الأول والثاني والثالث.

ونشر الدكتور البواب أيضاً كتاب «التمييز في معرفة أقسام الألفات» لمحمد بن أحمد بن داود، في مجلة البحوث الإسلامية ع١٨، ثم طبع في كتاب مستقل سنة ١٤٠٩هـ [أفاد بذلك أحد المُحَكِّمَيْن في هذا العمل، ولم أقف عليه].

النطق وتعليل وجوهه، من غير استطراد أو إطالة، مما يجعله أقرب إلى الكتب التعليمية.

بدأ الداني كتابه بعد الافتتاح بقوله: «هذا كتاب أذكر فيه ألفات الوصل والقطع في الأسماء والأفعال وحروف المعاني، وأُقسِّمُ أصولها، وأُبيِّن فروعها، على وجه الاختصار...».

وجَعَلَ ألفات الأفعال على ستة أقسام: ألف وصل، وألف أصل، وألف قطع، وألف ما لم يُسَمَّ فاعله، وألف المتكلم، وهو المخبر عن نفسه، وألف الاستفهام.

وجَعَلَ ألفات الأسماء أربعة أقسام: ألف وصل، وألف أصل، وألف قطع، وألف استفهام.

وتحدَّث عن الألف في لام التعريف، والألفات في الأدوات وحروف المعاني.

ودراسة علماء العربية وعلماء القراءة لموضوع الألفات ترجع إلى تعدد الوظائف الصرفية والنحوية التي تؤديها الألفات في أوائل الكلمات، فألف الأصل لا تؤدي وظيفة بمفردها، بينما تؤدي ألف القطع وظيفة صرفية، وألف المتكلم وألف الاستفهام تؤديان وظيفة نحوية، إلى جانب اختلاف أحكام نطق همزة الوصل عن نطق بقية الهمزات، ولعل هذا يفسر عنايتهم بهذا الموضوع وإفراده برسائل خاصة به.

والنسخة التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب محفوظة في مكتبة الأزهر، ضمن مجموع رقمه في المكتبة (٣١٣٣٨٩)، والكتاب يبدأ

بالورقة ٤٢و، وينتهي بالورقة ٤٨ظ، وفي الصحيفة الواحدة عشرون سطراً، وهي مكتوبة بالخط المغربي الواضح المنقوط في الغالب، من غير شكل، ولا تخلو النسخة من وقوع التصحيف فيها في بعض المواضع، مما أشرت إليه في الهوامش.

والنسخة مكتوبة في سنة ٨٥٣هـ على يد عبيد الله بن محمد بن محمد بن علي المقرىء، كما جاء في الورقة الأخيرة من الكتاب.

وليس هناك ما يدعو إلى الشك في صحة نسبة الكتاب إلى أبي عمرو الداني، فقد جاء اسمه صريحاً في أول الكتاب مرتين، كما أنه ذُكِرَ في داخل الكتاب مرة أخرى في أول الباب الخاص بذكر ألف الوصل في الأسماء، ونقل الناسخ رواية في الورقة الأخيرة، بعد انتهاء الكتاب، منقولة عن أبي عمرو الداني أيضاً، وهي بنصها في كتابه «المحكم في نقط المصاحف» [ص٢٧].

وعلى الرغم من أنني لم أجد إشارة إلى كتاب «الألفات» للداني في الكتب التي ترجمت للداني أو ذكرت مؤلفاته، إلا أن الكتاب جاء ذكره في فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني، باسم (كتاب الألفات ومعرفة أصولها)، مما يعزز نسبة الكتاب إليه[١].

ويتلخص عملي في تحقيق الكتاب في ما يأتي:

١- نَسْخُ الكتابِ على وَفق أصول النشر المعاصرة، من تقسيمه إلى فقرات، واستخدام علامات الترقيم، وضبط النص بالشكل، وإصلاح ما فيه من تصحيف.

---

(١) فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني ص٢٤.

٢- الإشارة إلى مواضع الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية في الهامش.

٣- مراجعة النص على الكتب المتخصصة في الموضوع وتثبيت المصادر التي توثق ما ذكره الداني في الكتاب.

٤- ترجمت للأعلام القليلة التي ورد ذكرها في الكتاب ترجمة موجزة.

وكان عنوان الكتاب في المخطوطة هو (كتاب الألفات في الأفعال والأسماء)، ولكني آثرت العنوان الذي ورد في فهرست تصانيف الداني، وهو (كتاب الألفات ومعرفة أصولها) لأنه أكثر دلالة على موضوعات الكتاب، ولأن فهرست مؤلفاته كُتِبَ في عصر قريب من عصره.

ولا بد لي في نهاية هذا التقديم للكتاب من الإشارة إلى أنني لم أتمكن من الحصول على مخطوطة الكتاب إلا بعد وضع مخطوطات مكتبة الأزهر على الشبكة الدولية للمعلومات، وهو مشروع رائد سيفتح آفاقاً واسعة في تحقيق التراث ونشره، جزى الله تعالى القائمين عليه والمُمَوِّلين له كُلَّ خير، وجعلهم قدوة للدول والمؤسسات، والأفراد المتمكنين، لتيسير وصول الباحثين والمحققين إلى مخطوطات تراثنا الخالد التي لا تزال تنتظر من ينفض عنها غبار السنين ويخرجها إلى عالم النور.

وآخِرُ دعوانا أن الحمدُ لله رَبِّ العالمين

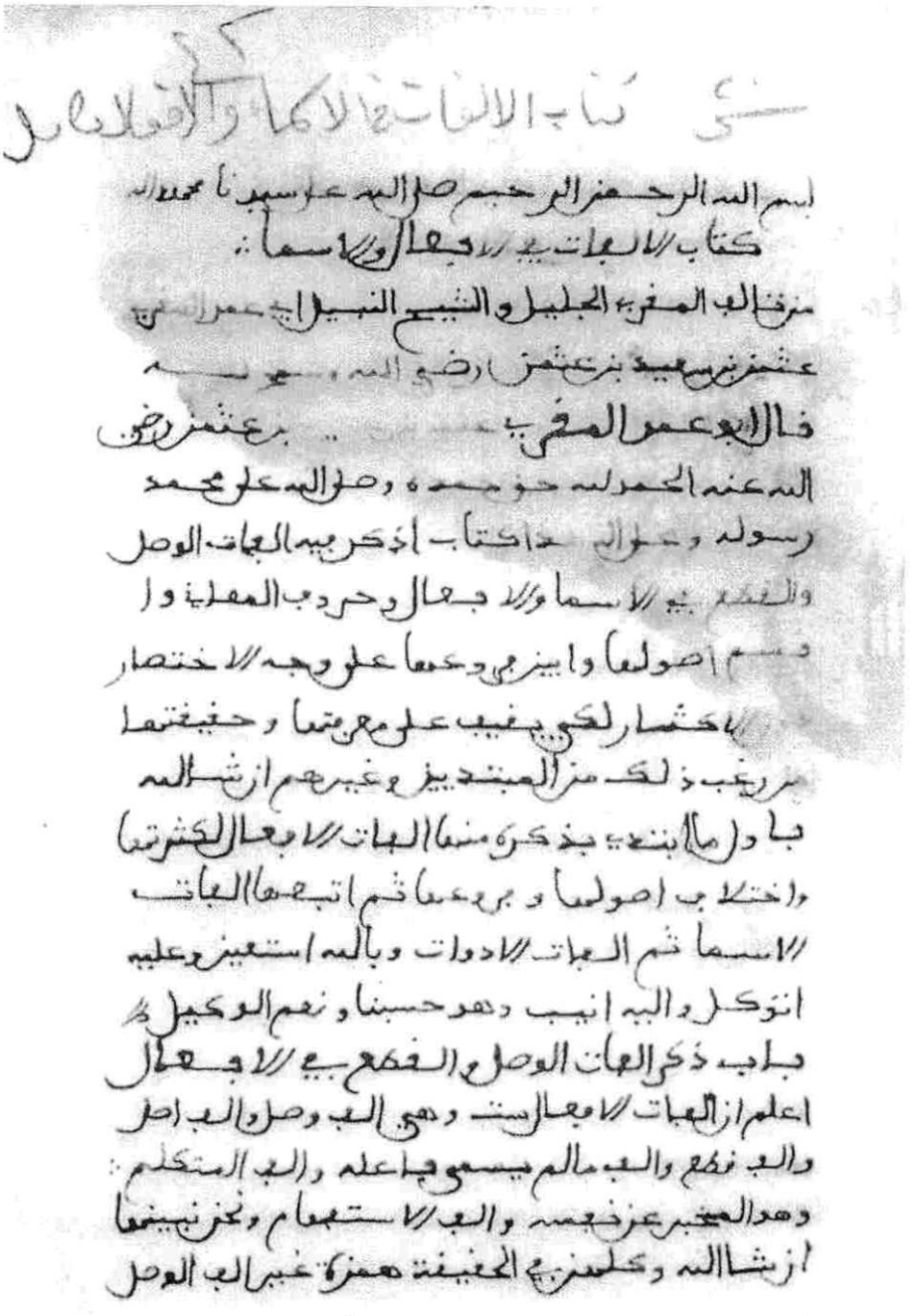

الصفحة الأولى من مخطوطة كتاب الألفات

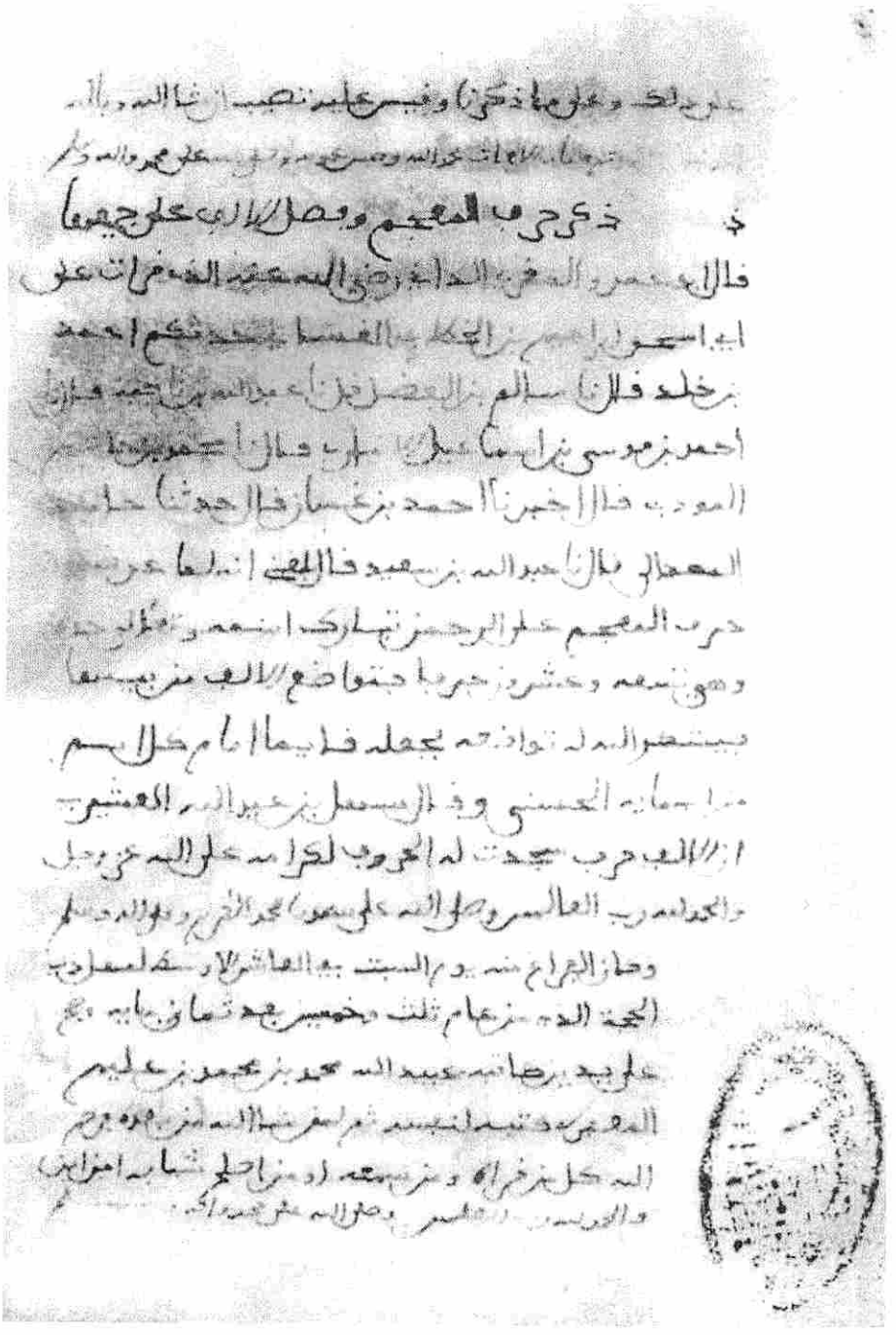

الصفحة الأخيرة من مخطوطة كتاب الألفات

كتاب
الألفات ومعرفة أصولها

تأليف

أبي عمرو عثمان بن سعيد المقري الداني

المتوفى سنة ٤٤٤هـ

/٤٢و/

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صَلى الله على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

كِتابُ الألِفاتِ في الأفعَال والأسْمَاءِ
من تَألِيفِ المُقْرىء الجَليل والشَّيخ النَّبيل أبي عَمْرو المُقْرىء عُثمانَ بن سَعيدِ بن عثمانَ، رَضِيَ اللهُ [عَنْهُ][1] وسَمَحَ لَهُ

قالَ أبُو عَمْرو المُقرىءُ عُثمَانُ بنُ سَعِيدِ بن عُثمانَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: الحمدُ للهِ حَقَّ حَمْدِهِ، وصَلّى اللهُ عَلى مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ، وَعَلى آلِهِ.

هَذا كِتَابٌ أذْكُرُ فيهِ ألِفاتِ[2] الوَصْل والقَطْع في الأسْماءِ والأفعَال

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) يعني همزات الوصل والقطع التي تكون في أول الكلمات، قال المبرد في المقتضب (٢/ ٧٨): «وهن همزات على الحقيقة»، وقد أحسن الداني حين قال في الباب الآتي: «وإنما سُمِّينَ ألفاتٍ مجازاً واتساعاً...».

وحُرُوفِ المَعَانِي[1]، وأُقسِّمُ أُصُولَها، وأُبَيِّنُ فُرُوعَهَا، عَلَى وَجْهِ الاخْتِصَار، دُونَ الإكْثَارِ، لِكَيْ يَقِفُ على مَعْرِفتِها وحَقيقَتِهَا مَنْ رَغِبَ ذلك مِنَ المُبْتَدِئينَ وغَيرِهِمْ، إنْ شَاء اللهُ.

فأوَّلُ ما أبْتَدِىءُ بذِكرِهِ مِنْهَا أَلِفاتُ الأفعَال، لكَثرَتِهَا، واخْتِلافِ أُصُولِهَا وفُرُوعِهَا[2]، ثُمَّ أتْبعُهَا أَلِفاتِ الأسْمَاءِ، ثُمَّ أَلِفاتِ الأدَوَاتِ، وباللهِ أسْتَعينُ، وعَلَيهِ أتَوَكَّلُ، وإليهِ أُنِيبُ، وَهُوَ حَسْبُنَا، ونِعْمَ الوَكيل.

بابٌ

ذِكْرُ أَلِفاتِ الوَصْل والقطع في الأفعَال

اعْلمْ أنَّ أَلِفاتِ الأفعال ستٌّ[3]، وَهِيَ أَلِفُ وَصْلٍ، وأَلِفُ أصْل، وَأَلِفُ قَطْعٍ، وَأَلِفُ مَا لمْ يُسَمَّ[4] فاعِلُهُ، وأَلِفُ المُتَكَلِّم، وَهُوَ المُخْبرُ عَن نَفْسِهِ، وَأَلِفُ الاسْتفهام، ونَحْنُ نُبَيِّنُها إنْ شَاء اللهُ تَعَالى، وَكُلُّهُنَّ فِي الحَقيقةِ هَمْزَةٌ غَيْرَ أَلِفِ الوَصْل /٤٢ظ/ وَحْدَهَا، وَإنَّما سُمِّينَ أَلِفاتٍ مَجَازاً واتِّسَاعاً، لِكَوْن صُوَرِهِنَّ صُورَةَ أَلِفٍ، وَباللهِ التَّوْفِيقُ.

---

(١) حروف المعاني: هي الأدوات النحوية: مثل: إنَّ، وأمَّا، وألاّ، وإلاّ ونحوها (ينظر: ابن خالويه: كتاب الألفات ٢/ ١٣٤، والباب الأخير من هذا الكتاب).

(٢) قال سيبويه (الكتاب ٤/ ١٤٤): «وأكثر ما تكون في الأفعال»، وينظر: المبرد: المقتضب ١/ ٢٢٧، وابن السراج: كتاب الخط ص١٠٨.

(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ١٥١، وشرح الألفات (له) ص٨٣، والهروي: الأزهية ص٧.

(٤) في الأصل: يسمى، وهو سهو من الناسخ.

بابٌ

ذِكْرُ أَلِفِ الوَصْل وَمَا تُعْرَفُ بِهِ

اعْلَمْ أَنَّ أَلِفَ الوَصْلِ في الأفعالِ تُعْرَفُ بشَيْئين: بسُقُوطِهَا في دَرْجِ الكَلام إذا[1] وُصِلَ مَا قَبْلَها بِمَا بَعْدَهَا، استِغْنَاءً عَنْهَا بذلِكَ، وبانْفِتَاحِ أوَّل مُسْتَقبلها[2].

وذَلِكَ نَحْوُ قوْلِهِ تَعَالى: ﴿نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ۝٦﴾ [الفاتحة]، و﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب ۝٦٠﴾ [البقرة]، و﴿قَالَ ٱذْهَبْ ۝٦٣﴾ [الإسراء]، و﴿عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟[3] ٱعْدِلُوا۟ ۝٨﴾ [المائدة]، و﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ ۝٨٩﴾ [الأعراف]، و﴿يَٰمُوسَى ٱجْعَل ۝١٣٨﴾ [الأعراف]، و﴿رَّبَّنَا ٱكْشِفْ ۝١٢﴾ [الدخان]، و﴿قَالُوا۟ ٱطَّيَّرْنَا ۝٤٧﴾ [النمل]، و﴿فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ ۝٣٨﴾ [التوبة]، و﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ ۝٦٦﴾ [النمل]، و﴿يَتَأَرَّضُ ٱبْلَعِى ۝٤٤﴾ [هود]، و﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ۝٤٢﴾ [هود]، و﴿ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ ۝٥﴾ [الحج]. و﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ ۝١٩﴾ [المزمل]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾ [الانفطار]، و﴿أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۝١٣١﴾ [النساء]، و﴿أَنِ ٱمْشُوا۟ ۝٦﴾ [ص]، و﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا ۝٦٤﴾ [طه]، و﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ ۝٧١﴾ [يونس]، و﴿قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ ۝٢٥﴾ [الجاثية]، و﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ۝١١٧﴾ [المائدة][4]، و﴿هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى ۝١٤٢﴾ [الأعراف]، و﴿لِلْإِنسَٰنِ

---

(١) في الأصل: إذ، وهو تحريف.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٤٥، والمبرد: المقتضب ١/ ٨٠، وابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ١٥١، وشرح الألفات (له) ص٢٨٥، والهروي: الأزهية ص٩، والحيدرة: كشف المشكل ٢/ ٢١٣.

(٣) و(اعْدِلُوا) ساقطة من الأصل، وهي موضع الشاهد.

(٤) في الأصل (أن أعبد الله) وهو ليس في القرآن.

﴿ ٱكْفُرْ ﴾ [الحشر]، و﴿ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ ﴾ [يوسف][1]، وما كانَ مِثْله، حَيْثُ وَقَعَ.

فالألِفَاتُ في ذلِكَ كُلِّهِ ألِفاتُ وَصْلٍ، ألاَ تَرَى أنَّهَا تَسْقُطُ مِنَ اللّفْظِ في حَالِ الاتِّصَالِ.

وَتَقُولَ في مُسْتَقْبَلِ ذلِكَ: يَهْدي، وَيَضْرِبُ، وَيَذْهَبُ، وَيَفْتَحُ، وَيَجْعَلُ، ويَصْطَفي، ويَهْتَزُّ، وَيَطَّيَّرُ، وَيَنْشَقُّ، وَيَنْفَطِرُ، وَيَتَّقي[2]، وَيَمْشِي، وَيَقْتُلُ، ويَكْفُرُ، وكذلِكَ سَائِرُهَا[3]، فَتَجِدُ أوَّلَ المُسْتَقْبَلِ مَفْتُوحاً.

فأمَّا الابْتِداءُ بهَا فيَنْبَنِي عَلى ثالِثِ المُسْتَقْبَلِ /٤٣و/ خَاصَّة، لِلُزُومِ حَرَكَتِهِ[4]، فإنْ كَان ثَالِثُهُ مَكْسُوراً أوْ مَفْتُوحاً ابْتَدَأْتَ بالكَسْرِ، وَهُوَ أصْلُهَا، لأنَّهَا إنَّمَا اجْتُلِبَتْ للسَّاكِن، وَهِيَ سَاكِنَةٌ، فكُسِرَتْ للسّاكِنَيْنِ، وذلِكَ نَحْوُ قوْلِهِ: اهْدِنَا، بكَسْرِ الألِفِ، ومَثلُهُ: اضْرِبْ، ارْكَبْ، اجْعَلْ، اصْطَفَيتكَ، ابْلَعِي، اثَّاقَلْتُمْ، اطَّيَّرْنَا، اهْتَزَّت، اتَّخَذُوا، ائْتُوا، امْشُوا، اقْضُوا، اتَّقُوا، وشِبْهَهُ.

---

(١) في الأصل: (أن اقتلوا يوسف) وهو سهو.

(٢) في الأصل (يقي)، وهو مفتوح الأول ولكن المؤلف أورد من قبل (اتَّقَى).

(٣) يلاحظ هنا أن المؤلف لم يذكر مضارع جميع الأفعال التي ذكرها من قبل.

(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/١٤٦، والمبرد: المقتضب ١/٨١ و٢/٨٩، وابن السراج: كتاب الخط ص١٠٨، وابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/١٥٦ و١٦٨، وشرح الألفات (له) ص٢٨٦، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/١٣٠، والهروي: الأزهية ص١٥.

فإنْ قيلَ: فإنَّ النُّونَ والشِّينَ والضَّادَ والقافَ والتاء[1] فِي (ائْتُوا[2]، وامْشُوا، واقْضُوا، واتَّقُوا) مَضْمُومةً، فكَيْفَ ابْتُدِئتِ الألِفُ بالكَسْرِ؟ فَقُلْ: ذلِكَ هُوَ الكَسْر، ألاَ تَرَى أنَّكَ تَقُولُ: يَبْنِي، ويَمْشِي، وَيَقْضِي، وَيَتَّقِي، وَيَأْتِي، فتَجِدُ ذلِكَ في المُستَقبَل مَكْسُوراً، فتَبْنِي عَلى ذلِكَ، إذْ هُوَ الأصْلُ، فالضَّمَّةُ في ذلِكَ عَارِضَةٌ، فلمْ يُعْتَدَّ بِهَا، وَلمْ يُعْمَلْ عَلَيْهَا لِذَلكَ[3].

فإنْ كَانَ الثّالِثُ مَضْمُوماً ضَمَّةً لاَزِمَةً غَيْرَ عَارِضَةٍ ابْتُدِئَتِ الألِفُ بالضَّمِّ بِنَاءً عَلى ذلِكَ، وكَرَاهَةً لِلْخُرُوجِ[4] مِنَ الكَسْرِ إلى الضَّمِّ، وَذَلِكَ نَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ ۝٩﴾ [يوسف]، ﴿ٱخْرُجْ مِنْهَا ۝١٨﴾ [الأعراف]، ﴿ٱكْفُرْ ۝١٦﴾ [الحشر]، ﴿ٱخْلُفُونِي ۝١٤٢﴾ [الأعراف]، ﴿ٱسْلُكْ ۝٣٢﴾ [القصص]، ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ ۝٤٥﴾ [العنكبوت]، ﴿ٱقْعُدُواْ ۝٤٦﴾ [التوبة]، وَمَا كَانَ مِثْلهُ، وَكَذَلِكَ ﴿ٱنظُرْ إِلَى ۝١٤٣﴾ [الأعراف]، ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ۝٢١﴾ [الإسراء] فاعْرِفْهُ.

---

(١) في الأصل: الثاء، والمثال الذي أورده المؤلف بالتاء.

(٢) ها هنا كلمة مشطوبة في الأصل، وينبغي أن تكون (ابْنُوا) لأن المؤلف ذكر أولاً حرف النون، ثم ذكر الفعل (يبني)، وقد تكون (ائتوا) مُصَحَّفَة عن (ابنوا) وسقطت كلمة (ائتوا)، بناء على ترتيب الحروف التي ذكرها الداني وتتابع الأفعال المضارعة التي مَثَّلَ بها، و(ابْنُوا) في الكهف ٢١ والصافات ٩٧.

(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/١٦٢-١٦٣، وشرح الألفات (له) ص٢٨٦-٢٨٧.

(٤) في الأصل: ليخرج.

بَابٌ

ذِكْرُ أَلِفِ الأَصْلِ وَمَا تُعْرَفُ بِهِ

وَأَمَّا أَلِفُ الأَصْل /٤٣ظ/ فتُعْرَفُ بأنْ تَكُونَ فَاءً مِنَ الفِعْلِ في المَاضِي والمُسْتَقْبَل جَميعاً، وَفِي فِعْل الأمْرِ وَالطَّلَبِ[١]، وَتَكُونُ مَفْتُوحَةً أَبداً إذا سَمَّيْتَ الفاعِلَ[٢]، وذَلِكَ نَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴿١﴾﴾ [النحل]، و﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا ﴿٢٤﴾﴾ [يونس][٣]، و﴿فَأَتَىٰهُمُ ﴿٢٥﴾﴾ [الزمر]، و﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [هود][٤]، و﴿مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴿٢٧﴾﴾ [البقرة]، و﴿أَذِنَ ٱللَّهُ ﴿٣٦﴾﴾ [النور]، و﴿أَوَ أَمِنَ ﴿٩٨﴾﴾ [الأعراف]، و﴿أَمِنتُمْ ﴿١٩٦﴾﴾ [البقرة]، ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ ﴿٢٧﴾﴾ [الحج]، و﴿أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ ﴿٤٤﴾﴾ [إبراهيم]، وَمَا كانَ مِثْلهُ، والمُسْتَقْبَلُ (يَأتِي وَيَأْمُرُ) عَلى وَزْنِ يَفْعِلُ بكَسْرِ العَيْنِ، ويَفْعُلُ بضَمِّهَا، وَيَفْعَلُ بفَتْحِهَا[٥]، فهَذِهِ كُلُّهَا أَصْلِيَّة، وَالله المُوَفِّقُ.

---

(١) في الأصل: والطالب.

(٢) ينظر: المبرد: المقتضب ١/ ٨٠، وابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ١٥١، والرماني: معاني الحروف ص١٤٣، وابن فارس: الصاحبي ص١٢٦، والهروي: الأزهية ص٨، والحيدرة: كشف المشكل ٢/ ٢١٨.

(٣) في الأصل: فلما أتاها أمرنا.

(٤) في الأصل: (فأخذت).

(٥) لم يذكر الداني مثالاً لهذا البناء، ويمكن أن يُمَثَّلَ له بـ(يأذَنُ ويأمَنُ) لكن ماضيهما على (فَعِلَ).

[بَابٌ][1]

ذِكْرُ أَلِفِ القَطْعِ وَمَا تُعْرَفُ بِهِ

وَأَمَّا أَلِفُ القَطْعِ فتُعْرَفُ بشَيْئَيْنِ: بأَنْ تَكُونَ زَائِدَةً عَلى فاءِ الفِعْلِ وَعَيْنِهِ وَلاَمِهِ، وَبانْضِمَامِ أَوَّلِ مُسْتَقْبلِهَا، وَهِيَ تَأْتِي مَفْتُوحَة فِي المَاضِي، وَمَكْسُورَةً فِي المَصْدَرِ[2].

فأَمَّا إِثْبَاتُها مَفْتُوحَةً فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝٧﴾ [الفاتحة]، و﴿أَلْهَىٰكُمُ ۝١﴾ [التكاثر]، و﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۝٩٠﴾ [البقرة]، و﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا ۝٧٥﴾ [النساء]، و﴿رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا ۝٨﴾ [التحريم]، و﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا ۝٢٠٠﴾ [البقرة]، و﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا ۝٢٥٠﴾ [البقرة]، و﴿فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا ۝٣٨﴾ [الأعراف][3]، و﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ۝٢٠﴾ [النازعات]، ﴿وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِى ۝٤٤﴾ [هود]، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

وَأَمَّا إِثْبَاتُهَا مَكْسُورَةً فَنَحْوُ قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِعْرَاضًا ۝١٢٨﴾ [النساء]، و﴿لَآ إِكْرَاهَ ۝٢٥٦﴾ [البقرة]، و﴿إِخْرَاجًا ۝١٨﴾ [نوح] وَشِبْهِهِ مِنَ المَصَادِرِ /٤٤و/، فالأَلِفَاتُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَلِفُ قَطْعٍ، أَلاَ تَرَى أَنَّ المَاضِيَ مِن ذَلِكَ: أَنْعَمَ، وأَلْهَى، وأَنْزَلَ، وأَخْرَجَ، وأَفْرَغَ، وأَقْلَعَ،

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/١٥٢ و١٨٠، والرماني: معاني الحروف ص١٤٤، والهروي: الأزهية ص١٢، والحيدرة: كشف المشكل ٢/٢١٥.

(٣) في الأصل: (فأتاهم).

وأكْرَهَ، وأعْرَضَ. وَ[ما][1] أشْبَهَهُ. عَلى[2] وَزْنِ (إفْعَالٍ)، فالأَلِفُ زَائِدَةٌ لأَنَّها لَيْسَتْ فاءً وَلاَ عَيْناً وَلاَ لاَماً.

وَتَقُولُ فِي المُسْتَقْبَلِ: يُنْعِمُ، ويُلْهِي، ويُنْزِلُ، ويُقْرِعُ، ويُقْلِعُ، ويُكْرِهُ، ويُعْرِضُ، فَتَجِدُ أوَّلَهُ مَضْمُوماً.

[بَابٌ][3]

ذِكْرُ أَلِفُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ[4]

وَأمَّا أَلِفُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ فمَضْمومَةٌ[5] أبَداً، دَلاَلَةٌ عَلى تَرْكِ تَسْمِيةِ الفاعِلِ[6].

وَهِيَ تُوجَدُ في القُرآن في أرْبَعةِ أبْنِيَةٍ مِنَ الفِعْلِ، وَهِيَ: أُفْعِلَ، وافْتُعِلَ، واسْتُفْعِلَ، وفُعِلَ، وَهِي غَيْرُ لاَزمَةٍ لِهَذا البِنَاءِ الرَّابع[7].

فأمَّا وُجُودُهَا في بِنَاءِ (أُفْعِلَ) فَنَحْوُ قوْلِهِ تَعَالَى ﴿أُحْصِرْتُمْ ﴿١٩٦﴾﴾ [البقرة]، و﴿مَنْ أُكْرِهَ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل]، و﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا ﴿٥٨﴾﴾ [التوبة]، و﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا ﴿٢٤٦﴾﴾ [البقرة]، وَشِبْهَهُ، وَهِيَ مَقْطُوعَةٌ في هَذا

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) كذا في الأصل، وهو يتحدث عن وزن مصدر الأفعال التي ماضيها على (أفعل).

(٣) زيادة ليست في الأصل.

(٤) ويطلق عليه الفعل المبني للمجهول.

(٥) في الأصل: مضمومة.

(٦) في الأصل: ألف على، وهو تحريف.

(٧) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/١٩٦-١٩٩، والرماني: معاني الحروف ص١٤٥، والهروي: الأزهية ص١٢.

البِنَاءِ أَبداً، مَا لَمْ يَقَعْ قَبْلَهَا سَاكِنٌ، فإنَّ مَذْهَبَ وَرْشٍ[1] عَنْ نَافِعٍ[2] - رَحِمَهُ الله - أنْ يُلْقِيَ حَرَكَتَها عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ سائِرُ مَا يَأتي مِنْ أَلِفاتِ القَطْعِ وأَلِفاتِ الأَصْلِ وَغَيْرِهَا، مَا خَلاَ أَلِفَ الوَصْلِ فإنَّهَا لاَ حَرَكَةَ لَهَا في الوَصْلِ، وسَائِرُ القُرَّاءِ يَقْطَعُونَهَا مَعَ السَّاكِن حَيْثُ وَقَعَتْ[3].

وَأَمَّا وُجُودُهَا في بِنَاءِ (افْتُعِلَ) فَنَحْوُ قَوْلِهِ - جَلَّ وعَزَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة]، و﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴿١٧٣﴾﴾ [البقرة]، ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾﴾ [الأحزاب] وَشِبْهِ ذَلِكَ، وَهِيَ في هَذَا البِنَاءِ مَوْصُولَةٌ.

وَأَمَّا وُجُودُهَا فِي بِنَاءِ (اسْتُفْعِلَ) فَنَحْوُ قَوْلِهِ - عَزَّ /٤٤ظ/ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ ﴿١٠﴾﴾ [الأنعام]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ ﴿٣٣﴾﴾ [سبأ]، و﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [المائدة][4]، و﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة][5] وَمَا كَانَ مِثْلَهُ، وِهِيَ أيْضاً في هَذا البِنَاءِ مَوْصُولةٌ.

---

(١) عثمان بن سعيد المصري الملقب بورش، من أشهر رواة القراءة عن نافع بن أبي نعيم، توفي سنة ١٩٧هـ (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٥٠٢).

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، توفي سنة ١٦٩هـ (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٣٣٠).

(٣) ويُشْتَرَطُ في الساكن أن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول كلمة أخرى، ولم ينفرد به ورش، فقد روي من بعض طرق أبي جعفر ويعقوب (ينظر التفاصيل: الداني: التيسير ص٣٥، ومكي: الكشف ١/ ٨٩، وابن الجزري: النشر ١/ ٤٠٨).

(٤) قرأه حفص عن عاصم (استَحَقَّ) بالبناء للفاعل، والباقون بالبناء لما لم يسمَّ فاعله، وهو موضع الاستشهاد (ينظر: الداني: التيسر ص١٠٠).

(٥) في الأصل: بما استحفظ، وليس في القرآن.

وأمَّا وُجُودُهَا في بِنَاءِ (فُعِلَ) الَّذِي هُوَ غَيْرُ لاَزم فَنَحْوُ قوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَأُمِرْنَا ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام][1]، ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ ﴿٦٠﴾﴾ [النساء]، و﴿أُخِذَ ﴿٧٠﴾﴾ [الأنفال]، ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ﴿٢٥﴾﴾ [البقرة]، ومَا كَانَ مِثْلَهُ، وَهِيَ في هذا البِنَاءِ أصْلِيَّةٌ مَقْطُوعَةٌ، وَيُمْتَحَنُ ذلِكَ كُلُّهُ بِمَا تَقَدَّمَ.

[بَابٌ][2]

ذِكْرُ أَلِفِ المُتَكَلِّمِ وَهِيَ أَلِفُ المُخْبِرَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَا تُعْرَفُ بِهِ

وَأَلِفُ المُتَكَلِّمِ تُعْرَفُ بَأنْ تَكُونَ فِي أوَّلِ فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ، وَيَصْلُحُ في مَوْضِعِهَا (أنَا)، وأنَّهَا أحَدُ دَلاَئِلِ الاسْتِقبالِ[3]. وَهِيَ تُوجَدُ فِي فِعْلَيْن: أحَدُهُمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والثانِي قدْ سُمِّي فاعِلُهُ.

فأمَّا وُرُودُهَا في فِعْلٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ فَلاَ تَكُونُ فِيهِ إلاَّ مَضْمُومَةً أبَداً، قلَّتْ حُرُوفِ ذلِكَ الفِعْلِ أوْ كَثُرَتْ، وذلِكَ نَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾ [مريم]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾ [مريم]، و﴿أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ ﴿١٧﴾﴾ [الأحقاف]، و﴿لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾﴾ [الحاقة]، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

وَأمَّا وُرودُهَا في مَا قَدْ سُمِّيَ فاعِلُهُ فَيَكُونَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَفْتُوحَةً ومَضْمُومَةً.

---

(١) في الأصل: وقد أمرنا، وليس في القرآن.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/١٥٢ و١٨٤، والهروي: الأزهية ص٧، والحيدرة: كشف المشكل ٢/٢١٦.

فأمَّا انْفِتَاحُهَا فَهُوَ إذا كَانَ الفِعْلُ المَاضِي عَلى ثلاثةِ أحْرُفٍ، لاَ مُشَدَّدَ فِيهِ، أو عَلى أكْثَرَ مِن أرْبَعَةِ أحْرُفٍ إتْبَاعاً لنَظَائِرِهَا مِنْ حُرُوفِ الاسْتَقْبَالِ.

فأمَّا الَّذِي مَاضِيه عَلَى ثلاثةِ أحْرُفٍ لاَ مُشَدَّدَ فِيهِ فَنَحْوُ قوْلِه - تَعَالى: ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ / ٤٥و/ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴿١٥١﴾ ﴾ [الأنعام]، وَمِثْلَهُ: ﴿ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [يونس]، و﴿ وَأَنْ أَتْلُوَاْ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٩٢﴾ ﴾ [النمل]، ﴿ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ﴿٤٢﴾ ﴾ [غافر][1]، ﴿ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [الأعراف]، و﴿ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ ﴿١٥٢﴾ ﴾ [البقرة]، و﴿ بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ ﴿٩٥﴾ ﴾ [الكهف]، و﴿ أَقْتُلْ مُوسَىٰ ﴿٢٦﴾ ﴾ [غافر]، و﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [الكهف]، ﴿ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾ ﴾ [الكهف]، ﴿ وَيَوْمَ أَمُوتُ ﴿٣٣﴾ ﴾ [مريم]، ﴿ إِلَّا مَآ أَرَىٰ ﴿٢٩﴾ ﴾ [غافر]، ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ ﴾ [مريم][2]، و﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴿٣٩﴾ ﴾ [النمل]، و﴿ لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم ﴿١٠﴾ ﴾ [طه]، ﴿ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم ﴿١٧﴾ ﴾ [الأعراف]، ﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ [وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ] وَلَءَامُرَنَّهُمْ ﴿١١٩﴾ ﴾ [النساء][3]، ﴿ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ ﴿٩٣﴾ ﴾ [الأعراف]، و﴿ سَأَصْرِفُ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [الأعراف]، ومَا كَانَ مِثْلَهُ. ألاَ تَرَى أنَّ المَاضِي مِن ذلِكَ كُلِّهِ: تَلاَ، وَدَعَا، ونَظَرَ، وذَكَرَ، ومَاتَ، وقَتَلَ، ومَضَى، وأَتَى، على وَزْن[4]

---

(١) أصاب هذه الآية تحريف في الرسم، كما أنها تكررت بعد مثالين.

(٢) في الأصل: شيئاً.

(٣) و(لأمنينهم) ساقطة من الأصل المخطوط، وموضع الاستشهاد هو: (لآمرنهم).

(٤) في الأصل: على قدر، ويدل على (وزن) ما ورد في بناء افتعل واستفعل وأفعل بعد قليل.

(فَعَلَ) بفَتْحِ العَيْن، و(فَعِلَ) بكَسْرِهَا، وذلِكَ ثَلاثَةُ أحْرُفٍ[1].

وَأمَّا [مَا][2] مَاضِيهِ عَلى أكثَرَ مِن أرْبَعَةٍ فَنَحْوُ قوْلِهِ: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا ﴿٥٠﴾﴾ [الأنعام]، ﴿أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ ﴿٤٩﴾﴾ [القصص]، و﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ ﴿٦٦﴾﴾ [الكهف]، و﴿لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا ﴿٢٨﴾﴾ [الفرقان]، ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥ ﴿١٢٦﴾﴾ [البقرة]، و﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ ﴿٣٨﴾﴾ [القصص] وَمَا كَانَ مِثْلَهُ. ألاَ تَرَى أنَّ المَاضِي مِن ذلِكَ: اتَّبَعَ، واتَّخَذَ، واطَّلَعَ، على وَزْن (افْتَعَلَ)، وذلِكَ خَمْسَةُ أحْرُفٍ مِنْ أجْلِ المُشَدَّدِ.

وأمَّا [مَا][3] مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أحْرُفٍ فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر]، و﴿أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى ﴿٥٤﴾﴾ [يوسف] وَشِبْهِهَا، ألاَ تَرَى أنَّ مَاضِيَهُمَا اسْتَجَابَ واسْتَخْلَصَ، عَلى وَزْن (اسْتَفْعَلَ)، وذلِكَ ستَّةُ أحْرُفٍ.

وأمَّا انْضِمَامُهَا فَهُوَ إذَا كَانَ الماضِي عَلى أرْبَعَةِ أحْرُفٍ، أوْ عَلى ثَلاَثَةِ أحْرُفٍ فِي الصُّورَةِ وعَيْنُ الفِعْلِ مُشَدَّدَةٌ، والمُشَدّدُ يَقُومُ مَقامَ حَرْفَيْن، فيَرْجِعُ ذلِكَ إلى الرُّبَاعِيِّ، وإنّمَا ضُمَّتْ إتْبَاعَاً /٤٥ظ/ لِنَظَائِرِهَا مِنْ حُروفِ[4] المُضَارَعَةِ.

فأمَّا الَّذِي عَلَى أرْبَعَةٍ فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِأُنذِرَكُم ﴿١٩﴾﴾ [الأنعام]، و﴿سَأُنزِلُ ﴿٩٣﴾﴾ [الأنعام]، ﴿وَلَآ أُشْرِكُ ﴿٣٨﴾﴾ [الكهف]، و﴿أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ﴿١٥٦﴾﴾ [الأعراف]، و﴿أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴿٢٥٨﴾﴾ [البقرة]،

---

(١) يريد: أنَّ هذه الأفعال من ثلاثة أحرف.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: حرف.

و﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ ﴿٢٩﴾﴾ [غافر]، و﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ ﴿٩٦﴾﴾ [الكهف]، ومَا كَانَ مِثْلَهُ، ألاَ تَرَى أنَّ الماضِي مِن ذلِكَ: أنْذرَ، وأنْزَلَ، وأشْرَكَ، وأصْابَ، وأحْيَا، وأمَاتَ، وأَرَى، وأفرَغَ، عَلى وَزْن (أفعَلَ).

وأمَّا الَّذي عَلى ثلاثةِ أحْرُفٍ، وَعَيْنُ الفِعْلِ مِنْهُ مُشَدَّدَةٌ، فَنَحْوُ قَوْلِهِ - عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم ﴿٦٣﴾﴾ [الزخرف]، و﴿هَلْ أُنَبِّئُكُم ﴿٦٠﴾﴾ [المائدة]، و﴿أُبَلِّغُكُمْ ﴿٦٢﴾﴾ [الأعراف] وَشِبْهِهِ، ألاَ تَرَى أنَّ المَاضِي مِن ذلِكَ: بَيَّنَ، ونبَّأَ، وبَلَّغَ، عَلى وَزْن (فعَّلَ)، فاعْلمْ ذلِكَ.

[بَابٌ][1]

ذِكْرُ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ

وَألِفُ الاسْتِفْهَامِ تَكُونُ مَفْتُوحَةً أبَداً، وتُمْتَحَنُ بِمِحْنَتَين: بإتْيَانِ (أمْ) بَعْدَهَا، أوْ بحُسْن (هَلْ) في مَوْضِعِها[2].

فأمَّا إتْيَانُ (أمْ) بَعْدَهَا[3] فَنَحْوُ قوْلِهِ: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا . . أَمْ تَقُولُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [البقرة]، ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ ﴿٧٨﴾﴾ [مريم]، ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ﴿٨﴾﴾ [سبأ]، ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ . . . أَمْ ﴿١٥٦﴾﴾ [الصافات]، ﴿بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ ﴿٧٥﴾﴾ [ص]، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ ﴿٦﴾﴾ [المنافقون]، وَشِبْهِهِ، وَهِيَ مَمْدُودةٌ[4] في ذلِكَ.

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/١٥٢ و١٩١، والهروي: الأزهية ص١٧.

(٣) تكررت هنا عبارة (أو بحسن هل في موضعها) وهو سهو من الناسخ.

(٤) كذا في الأصل، فإن لم يكن في النص تحريف فإن أبا جعفر قرأ من رواية =

وأمَّا حُسْنُ (هَلْ) في مَوْضِعِهَا فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة]، ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴿٦٧﴾﴾ [البقرة]، ﴿أَرَءَيْتُمْ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنعام]، ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴿٢﴾﴾ [العنكبوت] وَمَا كَانَ مِثْلَهُ، ألاَ تَرَى أنَّكَ تَقُولُ في مَوْضِعِهَا: هَلْ حَسِبَ النَّاسُ، فيَحْسُنُ (هَلْ) في سَائِرِ ذلِكَ كُلِّهِ.

[بَابٌ][1]

ذِكْرُ أَلِفِ الوَصْلِ والقَطْعِ في الأَسْمَاءِ وَعِدَّتُهَا /٤٦و/ أَرْبَعٌ

اعْلَمْ [أنَّ][2] ألِفَاتِ الأَسْمَاءِ أَرْبَعٌ: أَلِفُ وَصْلٍ، وَأَلِفُ أَصْلٍ، وَأَلِفُ قَطْعٍ، وَأَلِفُ اسْتِفْهَامٍ، لاَ غَيْرَ[3].

ذِكْرُ أَلِفِ الوَصْلِ مِنْهَا

وَأَلِفُ الوَصْلِ في الأَسْمَاءِ تُوجَدُ في القُرْآنِ في سَبْعَةِ أَسْمَاءٍ، وَهِيَ: ابْنٌ، وَابْنَةٌ، وَامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وَاثنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَاسْمٌ[4].

= الحلواني بهمزة مفتوحة بعدها ألف ممدودة، (ينظر: غاية الاختصار ١/ ٢٢٠، وابن الجزري: النشر ٢/ ٣٨٨).

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٢٠٢.

(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٤٩، والمبرد: المقتضب ٢/ ٩٢، وابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٢٠٧، والهروي: الأزهية ص٢.

فأمَّا أَلِفُ (ابْنٍ)[1] فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴿٨٧﴾﴾ [البقرة]، و﴿نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ﴿٤٢﴾﴾ [هود]، و﴿إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي ﴿٤٥﴾﴾ [هود] وَشِبْهه.

وَأمَّ أَلِفُ (ابْنَةٍ) ففِي قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ ﴿٢٧﴾﴾ [القصص]، ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ﴿١٢﴾﴾ [التحريم].

و[أمَّا][2] أَلِفُ (امْرِىءٍ) فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴿١٧٦﴾﴾ [النساء]، و﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم ﴿١١﴾﴾ [النور]، و﴿ٱمْرَأَ سَوْءٍ ﴿٢٨﴾﴾ [مريم]، ومَا يُشْبِهُهُ.

وَأمَّا أَلِفُ (امْرأةٍ) فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا ﴿١٢٨﴾﴾ [النساء]، ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا ﴿٥٠﴾﴾ [الأحزاب][3]، ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴿٩﴾﴾ [القصص]، و﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ﴿١٠﴾﴾ [التحريم]، ﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴿٣٥﴾﴾ [آل عمران] وَشِبْهِه.

وأمَّا أَلِفُ (اثْنَيْنِ) فَنَحْوُ قوْلِهِ: ﴿ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴿١٠٦﴾﴾ [المائدة]، و﴿ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴿١٢﴾﴾ [المائدة][4]، ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا ﴿١٤﴾﴾ [يس]، و﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴿٣٦﴾﴾ [التوبة][5]، وَشِبْهِه.

وأمَّا أَلِفُ (اثْنَتَيْنِ) فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا

---

(١) في الأصل (اسم) والمناسب (ابن).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (وإن امرأة وهبت نفسها) وهو وهم.

(٤) في الأصل: اثنا.

(٥) في الأصل: اثني.

﴿ٱثۡنَتَيۡنِ ١١﴾ [غافر]، و﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا ١٦٠﴾ [الأعراف][1]، ﴿فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ١١﴾ [النساء]، وَشِبْهُهُ ذلِكَ.

وَأمَّا أَلِفُ (اسْمٍ) فَنَحْوُ قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ٧٨﴾ [الرحمن]، و﴿بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ ٧﴾ [مريم]، ﴿بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٤٥﴾ [آل عمران]، ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٨﴾ [المزمل]، وَشِبْهِهِ.

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى أنَّ الألِفَ في ذلِكَ أَلِفُ وَصْلٍ بِسُقُوطِهَا في التَّصْغيرِ إذَا قُلتَ: بُنَيٌّ، وبُنَيَّةٌ، وَمُرَيْءٌ، وَمُرَيْئَةٌ /٤٦ظ/ وثُنَيَّان، وثُنَيَّتَان، وسُمَيٌّ[2].

وتَبْتَدِىءُ الألِفُ في ذلِكَ بالكَسْرِ لِدُخُولِهَا فِيهِ عَلى سَاكِنٍ، فَكُسِرَتْ للسَّاكِنِ[3].

فإنْ قيلَ: لِمَ ابْتُدِئتِ الألِفُ في قَوْلِهِ: (اسْمُهُ، وابْنُ الله، وإنِ امْرُؤٌ) بالكَسر وَالثَّالِثُ مِنْهُمَا مَضْمُومٌ؟ قِيلَ لهُ: تَكُونُ تِلكَ الضَّمَّةُ عَارِضَةً، إذْ هِيَ في (ابْنٌ واسْمُهُ) إعْرَابٌ، وَحَرَكَةُ الإعْرَابِ تَتَغَيَّرُ بتَغَيُّرِ العَامِلِ الذي يَلِي الاسْمَ. ولا[4] يَنْبَغِي لهُ، ولا يَثْبُتُ عَلى حَالٍ وَاحِدَةٍ في (امْرِىءٍ)

---

(١) في الأصل: اثنتا.

(٢) ينظر: المبرد: المقتضب ١/ ٨٢ و١/ ٩٢، وابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٢٠٧، والهروي: الأزهية ص٩.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٤٩، والمبرد: المقتضب ٢/ ٨٩، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٠، والهروي: الأزهية ص١١، والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٦١.

(٤) كذا في الأصل، وقد يكون ههنا سقط، لأن الحديث انتقل إلى تعليل حركة همزة الوصل في (امرىء)، قال ابن الأنباري (إيضاح الوقف =

تَابعَة لِلهَمْزَةِ، وَالهَمْزَةُ يَلْحَقُهَا[1] الإعْرَابُ والتَّغْيير فِيهَا باخْتِلافِ العَامِلِ أيْضاً، فَلمْ نَعْتَدَّ لِذلِكَ بضَمِّ الثالِثِ لِتَغَيُّرِه وَانْتِقَالِهِ[2].

وَكُسِرَتِ الألِفُ في أوَّلِ تِلكَ الأسْمَاءِ الأرْبَعَة[3] عَلى الأصْلِ، وبالله التَّوْفِيقُ.

فصْلٌ

فأمَّا الألِفُ الدَّاخِلةُ مَعَ لاَمِ التَّعْرِيفِ في نَحْوِ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ ﴾ [الفاتحة]، و﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾ ﴾ [البقرة]، و﴿ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ [البقرة]، وَشِبْهِهِ، فهيَ عِنْدَ عَامَّةِ[4] النَّحْوِيِّينَ ألِفُ وَصْلٍ، وَتَبْتَدِئُ بالفَتحِ، فرْقاً بَيْنَ دُخُولِ[5] ألِفِ الوَصْلِ عَلى الأسْمَاءِ وَالأفْعَالِ وَالحُرُوفِ[6]، وَكَانَ أبُو الحَسَن بْنُ كَيْسَانَ[7] يَقُولُ: هِيَ ألِفُ

= ١/ ٢١١): «فإن قال قائل: لِمَ صارت الألف في (امرىء) تُبتَدأ بالكسر؟ فقل: كان ينبغي أن تُبْنى على الثالث، فبطل لأن الثالث لا يثبت على إعراب واحد. .».

(١) في الأصل: ياقها، ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٤٩.

(٣) يعني: ابنة وامرأة واثنان واثنتان.

(٤) في الأصل: عمة.

(٥) في الأصل: دخل.

(٦) هذا تعليل سيبويه في الكتاب ٤/ ١٤٨، ولبعض العلماء تعليل آخر (ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٢١٩، والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٦٥).

(٧) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي، عالم بالعربية، أخذ عن المبرد وثعلب، وتوفي سنة ٢٩٩هـ (ينظر: الزركلي: الأعلام ٥/ ٣٠٨).

قَطْعٍ، وإنَّمَا تُرِكَتْ نَبْرَتُهَا فِي الوَصْلِ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ[1]، وَبالله التَّوفِيقُ.

بَابٌ

ذِكْرُ أَلِفِ الأَصْلِ في الأَسْمَاءِ أَيْضاً

قَالَ أَبُو عَمْرو: أَلِفُ الأَصْلِ تُعْرَفُ بشَيْئين: ثُبُوتهَا في التَّصْغير، وَبكَوْنِهَا فاءً مِنَ الفِعْلِ[2]. وَتَأْتِي مَفْتُوحَة وَمَكْسُورَةً وَمَضْمُومَةً[3].

فالمَفْتُوحَةُ نَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَمْرُ ٱللَّهِ ﴿٤٧﴾﴾ [النساء]، و﴿أَبُوكِ ﴿٢٨﴾﴾ [مريم]، و﴿أَخُوكَ ﴿٦٩﴾﴾ [يوسف] /٤٧و/ و﴿أَخَا ﴿٢١﴾﴾ [الأحقاف]، و﴿أَخَانَا ﴿٦٣﴾﴾ [يوسف][4]، وشِبْهِهِ.

وَالمَكْسُورَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِصْرِيٓ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران]، و﴿إِصْرَهُمْ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف]، و﴿إِمْرًا ﴿٧١﴾﴾ [الكهف]، و﴿إِفْكًا ﴿١٧﴾﴾ [العنكبوت]، و﴿إِفْكُهُمْ ﴿٢٨﴾﴾ [الأحقاف]، وشِبْهِهِ، و﴿إِمَامٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس] ﴿وَإِلَٰهَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة].

وَالمَضْمُومَةُ نَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُمِّ مُوسَىٰٓ ﴿١٠﴾﴾ [القصص]، ﴿وَأُمَّهَٰتُ ﴿٢٣﴾﴾ [النساء]، و﴿أُخْتُ ﴿١٢﴾﴾ [النساء]، و﴿أُذُنٌ ﴿٦١﴾﴾ [التوبة]، و﴿أُكُلٍ ﴿١٦﴾﴾ [سبأ] وَشِبْهِهِ.

---

(١) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٥١٣، والسيوطي: همع الهوامع ١/٧٩.

(٢) المراد بالفعل هنا أصل الكلمة (ف ع ل).

(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/٢٠٢، والحيدرة ٢/٢١٨.

(٤) في الأصل: (أخوان) وليس في القرآن.

ألا تَرَى أنَّهَا فاءٌ مِنَ الفِعْل في سَائِرِ ذلِكَ، وَأنَّهَا تَثْبُتُ في التَّصْغِيرِ إذا قُلْتَ: أمَيِّرٌ، وأخَيٌّ، وأبَيٌّ، وأصَيْرِي، وأذَيْنَةٌ، وَشِبْهُه.

[بَابٌ][1]

ذِكْرُ أَلِفِ القَطْعِ في الأسْمَاءِ

أَلِفُ القَطْعِ في الأسْمَاءِ تَعْرِفُهَا في الاسْمِ المُجَرَّدِ بِثُبُوتِهَا في التَّصْغِيرِ، وبزِيَادَتِهَا عَلى فاءِ الفِعْلِ وَعَيْنِهِ وَلاَمِهِ[2]، وذلِكَ نَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ [المؤمنون]، و﴿أَسْوَأَ ٱلَّذِى ﴿٣٥﴾﴾ [الزمر]، و﴿ءَادَمَ ﴿٣١﴾﴾ [البقرة]، و﴿ءَازَرَ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنعام] وَمَا كَانَ مِثْلَهُ، ألاَ تَرَى أنَّ وَزْنَ (آزَرَ، وآدَمَ، وأحْسَنُ): أفْعَلُ، وَأنَّكَ تُصَغِّرُ ذلِكَ فَتَقُولُ: أُحَيْسَنٌ، وأُوَيْدِمٌ، وأُوَيْزِرٌ[3]، وَشِبْهُهُ، فتَجِدُهَا قَدْ ثَبَتَتْ.

وَأمَّا وُجُودُهَا في الأسْمَاءِ المَجْمُوعَةِ فإنَّكَ تَعْرِفُهَا بزِيَادَتِهَا، وَبحُسْنِ دُخُولِ الألِفِ واللاَّمِ عَلَيْهَا[4]، وذلِكَ نَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وجَلَّ: ﴿مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ﴿٢٧﴾﴾ [فاطر].

وَأمَّا ألِفُ ﴿إِبْلِيسَ ﴿٣٤﴾﴾[5] فهيَ[6] ألِفُ قَطْعٍ، لأنَّهُ مِنْ أبْلَسَهُ الله، أَيْ

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٢٠٤.

(٣) في الأصل: أزيد.

(٤) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٢٠٥-٢٠٦، وفي الأصل: (ويحسن دخول).

آيَسَهُ مِن رَحْمَتِهِ[1]. وكذلِكَ الألِفُ في قوْلِهِ: ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الرحمن][2] أَلِفُ قَطْعٍ لِزيادَتِهَا وَثَبُوتِها في التصْغِيرِ إذا قُلْتَ: أُبَيْرِق.

بَابٌ

أَلِفُ الاسْتِفْهامِ في الأسْمَاءِ

وَأَلِفُ الاسْتِفْهَامِ تُعْرَفُ في الأسْمَاءِ بِمِثلِ[3] مَا تُعْرِفُ بِهِ في الأفعَالِ مِنْ مَجيء (أمْ) بَعْدَها، وَبحُسْنِ (هَلْ) في مَوْضِعِهَا، و[هِي][4] أيْضاً مَفْتُوحَةٌ أبَداً في الأسْمَاءِ وَالأفْعَال[5].

فأَمَّا مَجيءُ (أمْ) بَعْدَها فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأنعام]، و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [يونس]، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النمل]، وَشِبْهِهَا، تَدْخُلُ فِيه عَلَى أَلِفِ الوَصْلِ الَّتِي مَعَهَا لامُ التَّعْرِيفِ، فتَمُدُّهَا مَعَهَا للتَّفْرِيقِ بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ والخَبَرِ، وَكَذلِكَ مَا أشْبَهَهُ[6].

و[أما] مَا حسن (هَلْ) في مَوْضِعِهَا فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَرَاغِبٌ

---

(١) ينظر: لسان العرب ٧/ ٣٢٨ بلس.

(٢) و(إستبرق) كلمة معربة، واختلف اللغويون في همزتها، فذهب بعضهم إلى أنها زائدة، وذهب آخرون إلى أنها من أصل الكلمة (ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٨/ ٢٨٥).

(٣) في الأصل: مثل.

(٤) زيادة ليست في الأصل.

(٥) ينظر: سيبويه: الكتاب ١/ ٩٩، وابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٢٠٦.

(٦) ينظر: الهروي: الأزهية ص٢٨.

أَنتَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [مريم]، ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [يونس][1]، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

فاعْلَمْ ذلِكَ، فهذِهِ عَشْرَةُ أَلِفَاتٍ، سِتٌّ في الأَفْعَالِ، وأَرْبَعَةٌ في الأَسْمَاءِ.

بَابٌ

أَلِفاتُ الأَدَوَاتِ وَحُرُوفِ المَعَانِي وَغَيْرِهَا

اعْلَمْ أَنَّ الأَلِفَ في الأَدَوَاتِ وَالمَعَانِي وأَسْمَاءِ[2] /٤٨و/ الإِشَارَةِ أَصْلِيَّةٌ، لامْتِنَاعِ سُقُوطِهَا مِنْ ذلِكَ، وَهِيَ تَكُونُ مَفْتُوحَةً وَمَكْسُورَةً ومَضْمُومَةً.

فالأَدَوَاتِ نَحْوُ: إِنَّ، وإِنَّمَا، وأَمَّا، وإِمَّا، وأَلاَّ، وإِلاَّ، وَشِبْهُهُ مِمَّا يَقَعُ[3] فِي افْتِتَاحِ الكَلاَمِ، [و][4] لاَ يَعْمَلُ فِيهِ عَامِلٌ.

وكذَلِكَ الأَلِفُ في قَوْلِهِ: ﴿ٱلٓمٓصٓ ﴿١﴾ ﴾ [الأعراف]، ﴿ٱلٓرۚ ﴿١﴾ ﴾ [هود، يوسف، إبراهيم، الحجر]، ﴿ٱلٓمٓرۚ ﴿١﴾ ﴾ [الرعد]، وشِبْهِ ذلِكَ مِنَ الفَوَاتِحِ.

وكذلِكَ أَلِفُ: إلى، وأَوْ، وَأَمْ، وأَيْنَ، وأَيْنَمَا، وأَيَّانَ، وإِذْ، وإِذا، وشِبْهُ ذلِكَ مِنْ حُرُوفِ[5] المَعَانِي والأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ.

---

(١) في الأصل (أفسحر) وهو في الطور ١٥.

(٢) في الأصل: والأسماء.

(٣) في الأصل: يقاع، وهو تحريف.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: حرف.

وَأَمَّا المَعَانِي[1] فَنَحْوُ قولِهِ - عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَنَا۠ ﴿١٨٨﴾﴾ [الأعراف]، و﴿أَنتَ ﴿٤٦﴾﴾ [مريم]، و﴿أَنتُمَا ﴿٣٥﴾﴾ [القصص]، و﴿أَنتُمْ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنبياء]، وشِبْهِ ذلِكَ مِنَ المَرْفُوعِ. و﴿إِيَّاكَ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة]، ﴿وَإِيَّاكُمْ ﴿١﴾﴾ [الممتحنة] وَشِبْهِهِ مِنَ المَكْنِيِّ المَنْصُوبِ.

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ فَنَحْوُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ﴿٥﴾﴾ [البقرة]، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ ﴿٩١﴾﴾ [النساء]، و﴿أُوْلَآءِ ﴿١١٩﴾﴾ [آل عمران] وَشِبْهُ ذلِكَ.

فأَمَّا الأَلِفُ في الاسْمِ المُحَوَّلِ مِنَ الأَدَوَاتِ فأَصْلِيَّةٌ أيْضاً، وتَعْرِفُهَا بدُخُولِ[2] العَامِلِ عَلَى الاسْمِ الَّذِي هِيَ فِيهِ، وذلِكَ نَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وجَلَّ: ﴿إنَّ﴾، و﴿إنَّما﴾، و﴿أنَّ﴾ وَشِبْهُ ذلِكَ[3].

فصْلٌ

وَكُلُّ أَلِفٍ دَخَلَتْ عَلَى حَرْفِ عَطْفٍ أوْ حَرْفِ جَحْدٍ هِيَ أَلِفُ اسْتِفْهَامٍ، وَمَعْنَاهَا التَّقْرِيرُ[4].

فأَمَّا دُخُولُهَا عَلى حَرْفِ عَطْفٍ فَنَحْوُ قوْلِهِ - عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [البقرة]، ﴿أَوَكُلَّمَا ﴿١٠٠﴾﴾ [البقرة]، ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم ﴿١٣٣﴾﴾ [طه]، و﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا ﴿١٢٢﴾﴾ [الأنعام]، ﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الصافات]، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [البقرة]، ﴿۞أَفَتَطْمَعُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة]،

---

(١) الأمثلة التي أوردها المؤلف هنا من الضمائر، والمشهور استخدام مصطلح (المعاني) مع الحروف والأدوات.

(٢) في الأصل: بدخل.

(٣) الأمثلة غير واضحة في الأصل، ولم يتضح لي المقصود بالاسم المحول من الأدوات الذي ذكره المؤلف.

(٤) ينظر: السكاكي: مفتاح العلوم ص٣١٥.

﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس]، ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [النحل]، ﴿أَفَأَمِنتُمْ ﴿٦٨﴾﴾ [الإسراء]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴿٥١﴾﴾ [يونس]، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

فأَمَّا دُخُولُهَا عَلَى حَرْفِ جَحْدٍ فَنَحْوُ قوْلِهِ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ ﴿١٠٦﴾﴾ [البقرة][1]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف]، ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴿٥١﴾﴾ [الزخرف] وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

فاعْمَلْ /٤٨ظ/ عَلَى ذلِكَ، وَعَلى مَا ذَكَرْنَا، وقِسْ[2] عَلَيْهِ، تُصِبْ[3]، إنْ شَاءَ الله، وَباللهِ التَّوْفِيقُ.

تَمَّ كِتابُ الألِفاتِ، بحَمْدِ الله وَحُسْنِ عَوْنِهِ، وَصَلَّى الله عَلى مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ[4].

---

(١) في الأصل: (أنكم).

(٢) في الأصل: وقيس، وهو تحريف.

(٣) في الأصل: تصيب، وهو تحريف.

(٤) جاء في الأصل بعد انتهاء نص الكتاب مباشرة رواية عن فضل الألف على حروف المعجم، رواها أبو عمرو الداني عن شيخه إبراهيم بن الخطاب الغساني، وهي في كتابه المحكم في نقط المصاحف (ص٢٧) إلا أنه ورد باسم (اللماني) مكان (الغساني).

وأثبت الناسخ بعدها تاريخ النسخ على ها النحو:

«وكان الفراغ منه يوم السبت في العاشر الأوسط لشهر ذي الحجة، الذي من عام ثلاث وخمسين بعد ثمان مئة، وصح على يدي كاتبه عبيد الله محمد بن محمد بن علي المقرىء، كتبه لنفسه، ثم لمن شاء الله من بعده، فرحم الله كل من قرأه، ومن سمعه، ومن أصلح شيئاً به، آمين آمين. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم».

مصادر الدراسة والتحقيق

١- ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار):

أ - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦م.

ب - كتاب شرح الألفات، تحقيق (أبو) محفوظ الكريم معصومي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣٤، دمشق ١٩٥٩م.

٢- ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك): كتاب الصلة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦م.

٣- ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد):

أ - غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجشتراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ= ١٩٣٢م.

ب - النشر في القراءات العشر، صححه علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر (د. ت).

٤- ابن جني (أبو الفتح عثمان): سر صناعة الإعراب، ط١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٧٤هـ= ١٩٥٤م.

٥- الحميدي (أبو عبد الله محمد بن فتوح): جذوة المقتبس، ط١، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٢هـ= ١٩٥٢م.

٦- أبو حيان (محمد بن يوسف الأندلسي): ارتشاف الضرب، ط١، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٧- الحيدرة (علي بن سليمان اليمني): كشف المشكل في النحو، ط١، تحقيق د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م، ودار عمار، الأردن ٢٠٠٠م.

٨- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد): كتاب الألفات، تحقيق د. علي حسين البواب، مجلة المورد، المجلد الحادي عشر، الأعداد: الأول والثاني والثالث، بغداد ١٩٨٢م.

٩- الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد):

أ - التيسير في القراءات السبع، تحقيق أتوبرتزل، استانبول ١٩٣٠.

ب - فهرس تصانيف الإمام أبي عمرو الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

جـ- المحكم في نقط المصاحف، تحقيق د. عزة حسن، ط٢، دار الفكر، دمشق ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

د- المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

١٠- الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد):

أ- تذكرة الحفاظ، دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٧٦هـ= ١٩٥٧م.

ب- معرفة القراء الكبار، ط١، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٩م.

١١- الرضي (محمد بن الحسن الاستراباذي): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة.

١٢- الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى): كتاب معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٣م.

١٣- الزركلي (خير الدين): الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠م.

١٤- ابن السراج (محمد بن السري): كتاب الخط، تحقيق د. عبد الحسين محمد، مجلة المورد مج٥ ع٣، بغداد ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

١٥- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٩٧٥-١٩٨٦.

١٦- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، ط١، صححه محمد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٢٧هـ.

١٧- العطار (أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني): غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، تحقيق أشرف محمد فؤاد طلعت، ط١، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

١٨- ابن فارس (أبو الحسين أحمد): الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.

١٩- كمال محمد بشر (دكتور): دراسات في علم اللغة، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

٢٠- اللبيب (أبو بكر بن محمد بن عبد الغني): الدرة الصقلية في شرح العقيلة، مخطوط في مكتبة الأزهر برقم ٢٩٠ قراءات.

٢١- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٢٢- مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٢٣- ابن منظور (محمد بن مكرم): لسان العرب، طبعة بولاق، القاهرة.

٢٤- ابن النديم (محمد بن إسحاق): الفهرست، تحقيق رضا - تجدد، طهران ١٩٧١م.

٢٥- الهروي (علي بن محمد): كتاب الأزهية في علم الحروف،

تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

٢٦- ياقوت بن عبد الله الحموي: معجم الأدباء، مطبعة دار المأمون، القاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع **رقم الصفحة**

مقدمة المحقق ٥

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف ٧

ثانياً: تعريف موجز بالكتاب وموضوعه ١٣

نماذج مصورة من مخطوطة الكتاب ١٩

النص المحقق ٢١

مقدمة المؤلف ٢٣

باب: ذكر ألفات الوصل والقطع في الأفعال ٢٤

باب: ذكر ألف الوصل وما تعرف به ٢٥

باب: ذكر ألف الأصل وما تعرف به ٢٨

باب: ذكر ألف القطع وما تعرف به ٢٩

باب: ذكر ألف ما لم يسم فاعله ٣٠

باب: ذكر ألف المتكلم وهي ألف المخبر عن نفسه وما تعرف به . ٣٢

الموضوع	رقم الصفحة

باب: ذكر ألف الاستفهام ٣٥

باب: ذكر ألف الوصل والقطع في الأسماء وعدتها أربع ٣٦

ذكر ألف الوصل منها ٣٦

فصل ٣٩

باب: ذكر ألف الأصل في الأسماء أيضاً ٤٠

باب: ذكر ألف القطع في الأسماء..... ٤١

باب: ألف الاستفهام في الأسماء ٤٢

باب: ألفات الأدوات وحروف المعاني وغيرها..... ٤٣

فصل ٤٤

مصادر الدراسة والتحقيق ٤٧

الفهرس..... ٥٣